بنـك أبـوظبـي الأول
FAB
First Abu Dhabi Bank

الفئة	النوع	الرسوم
الرسوم	الرسم السنوي	1.000 ريال سعودي ماستركارد العالمية 600 ريال سعودي ماستركارد البلاتينيوم السنة الأولى مجانا
	رسم البطاقة الإضافية/ الإضافة إلى البطاقة	مجانا
	رسم استبدال البطاقة	100 ريال
	رسم السحب النقدي من الصراف الآلي	حتى 30% من الحد الائتماني
	رسم وكالة المرابحة	15 ريال سعودي
	رسم تأخير الدفع	100 ريال سعودي (مستحق يساوي أو أكبر من 250 ريال سعودي)
	مصاريف العملة الأجنبية (تنبق على المعاملات في مركز البيع وأجهزة الصراف الآلي)	2% لـ ماستركارد العالمية 2.99% لـ ماستركارد البلاتينيوم 0% للمعاملات في الإمارات العربية المتحدة
	رسم المنازعة المتعلقة بالبطاقة الائتمانية	50 ريال سعودي
	رسم تجاوز الحد	مجانا
	رسم خطة الدفع المتساوي/ التحويل	رسم تجهيز 50 ريال سعودي لكل معاملة
	رسم خطة التسوية المبكرة	100 ريال سعودي
معدل الربح السنوي	التجزئة والنقد	تكلفة شهرية لأجل 2.85% لـ ماستركارد العالمية 3.08% لـ ماستركارد البلاتينيوم معدل النسبة المئوية السنوي 43.91% لـ ماستركارد العالمية 48.95% لـ ماستركارد البلاتينيوم
الدفعة	الدفعة الدنيا	5% أو 350 ريال سعودي (أيهما أعلى)
	فترة الكشف	شهريا
	تاريخ استحقاق الدفع	21 يوما من تاريخ الكشف (فترة سماح حتى 51 يوما)
ضريبة القيمة المضافة	تكون كافة الرسوم والعمولات واجبة الدفع عملا بـ (الاتفاقية/الطلب/الخطاب /المستند/الفاتورة هذه) بدون ضريبة القيمة المضافة. وتكون أي ضريبة قيمة مضافة واجبة الدفع فيما يتصل بالرسوم أو العمولة أنفة الذكر واجبة الدفع من قبل العميل مع وإلى جانب أية مبالغ موافق على دفعها بموجب هذه الوثيقة.	
طريقة حساب الربح الشهري مثال (في حال عدم تسوية رصيد سابق مستحق)	إجمالي المستحق: 10.000 ريال سعودي معدل الفائدة: 3.08% الدفعة الدنيا: 5% رسم وكالة المرابحة: 15 ريال إجمالي المستحق بعد معاملة المرابحة (10.000*%3.08)+15+10.000=10.323 ريال سعودي الدفعة الدنيا بعد معاملة المرابحة: 10.323*%5 ريال سعودي =516.15 ريال سعودي	
تحويل العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي كمثال)	مبلغ المعاملة: 1.000 دولار سعر الصرف: 3.754 + (3.754*%2)=3.82908 ريال سعودي إجمالي المبلغ المحول المبين في الكشف: 1.000*3.2908=3.829.08	

شروط وأحكام البطاقة الائتمانية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فيما يلي إجراءات وشروط وأحكام بطاقات الائتمان الإسلامية:

المادة (1): التعريفات
البنك: بنك أبوظبي الأول

رقم الهوية الشخصية: يعني ذلك رقم الهوية الشخصية ذي الصلة الصادر لحامل البطاقة.

البطاقة الإسلامية: شكل من أشكال التمويل الملتزم بالشريعة والذي يوفر القدرة على الحصول على الأموال النقدية من خلال شراء السلع الأساسية عن طريق المرابحة.

حد البطاقة الائتمانية: المبلغ الأقصى الذي يسمح لحامل البطاقة الائتمانية تجميعه في حساب البطاقة الائتمانية نتيجة كافة المعاملات المحملة على حساب البطاقة والنفقات والرسوم والمصاريف الأخرى. ولا يجوز للبنك زيادة هذا الحد إلا بعد الحصول على موافقة رسمية من حامل البطاقة والاطلاع على سجلات **سمه** الخاصة بحامل البطاقة.

حساب البطاقة (ماستركارد/فيزا): حساب يتم فتحه بشكل منفصل عن الحساب الآخر (الحسابات الأخرى) لحامل البطاقة لدى البنك وتسجل فيه بيانات المعاملات التي أجريت على البطاقة بما في ذلك المصاريف والرسوم الأخرى للبطاقة.

كشف الحساب: يصدر البنك كشف حساب لحامل البطاقة. وهو يحتوي على كافة القيود والمعاملات التي يجريها حامل البطاقة ومبلغ الدين المستحق من حامل البطاقة وطريقة الدفع. ويظهر هذا الكشف أيضا بيانات معاملة المرابحة الإسلامية المتعلقة بالسلع الأساسية التي يجوز أن يجريها حامل البطاقة في حال عدم قيام حامل البطاقة بتسوية مبلغ الدين المستحق بكامله. وتشير هذه المعاملة إلى نوع السلعة الأساسية المعنية وعدد الوحدات المباعة وسعر الوحدة والقسط المستحق وتاريخ الدفع. ويجب اعتبار كشف الحساب هذا صحيحاً ومقبولا لدى حامل البطاقة ما لم يتلق البنك خلافا لذلك اعتراض خطي على ذلك في غضون مهلة مدتها ثلاثين (30) يوما من تاريخ إصدار كشف الحساب المعني. ويجب أن يرسل البنك إلى العميل عن طريق البريد أو يسلمه بأي طريقة اتصال مضمونة رد خطي في غضون ثلاثين (30) من تلقي الإشعار من حامل البطاقة.
ويرسل البنك إلى العميل بالبريد أو يسلمه من خلال أي وسيلة اتصال مضمونة الكشف الشهري قبل 21 يوما على الأقل من تاريخ استحقاق الدفع.

البطاقة الائتمانية: تعني البطاقة الإسلامية (ماستركارد) الصادرة من بنك أبوظبي الأول (باسم حامل البطاقة) وفقا لطلب حامل البطاقة وعملا بهذه الشروط والأحكام. وتظل هذه البطاقة مملوكة لبنك أبوظبي الأول.

حامل البطاقة الائتمانية: يعني "حامل البطاقة الأساسي" أو "حامل البطاقة الإضافي".

حامل البطاقة الأساسي: يعني شخص تصدر البطاقة باسمه ويحتفظ بها. وتشكل هذه الاتفاقية علاقة ضمان فيما بين البنك وحامل البطاقة ويضمن بموجبها البنك الدين الذي يمثل الالتزامات المالية لحامل البطاقة الناتجة عن استخدام البطاقة. وفي هذا الخصوص، يحق للبنك خصم جزء من المبلغ المستحق للطرف المستفيد من هذا الضمان عن طريق ضمان (رسوم) وفقاً للإتفاق المشترك بين الطرفين.

حامل البطاقة الإضافي: شخص صدرت له بطاقة إضافية حسب ما هو معرف في المادة 14 من هذه الوثيقة ووفقا لطلب حامل البطاقة الأساسي ويتحمل حساب البطاقة الرئيسية كافة معاملات البطاقة الإضافية.

استخدام البطاقة: يلتزم حامل البطاقة بما يلي:
1- توقيع البطاقة بعد استلامها مباشرة.
2- استخدام البطاقة ضمن الحد الائتماني الذي يحدده البنك من وقت لآخر.
3- عدم استخدام البطاقة بعد تاريخ انقضائها أو بعد إلغائها.
4- ضمان سلامة البطاقة والحيلولة دون أن يصبح رقم البطاقة ورقم الهوية الشخصية معروفين لأي شخص.
5- عدم استخدام البطاقة في أي معاملة غير قانونية و/أو بما يخالف الشروط الواردة في هذه الوثيقة.
6- عدم استخدام البطاقة في شراء السلع أو الخدمات أو أي أغراض أخرى محظورة بموجب مبادئ الشريعة والقانون المحلي الساري في مكان استخدام وإصدار البطاقة.
7- استخدام البطاقة كأداة ضمان مقابل توقيع مستندات من قبيل الفواتير أو الإيصالات أو القسائم الأخرى التي قد يقدمها التجار أو مقابل استخدام رقم الهوية الشخصية الذي يعينه البنك لسحب النقد من الصرافات الآلية. ويكون حامل البطاقة مسؤولا عن أي التزامات يتم تحملها بسبب استخدام هذه البطاقة وقد يتحملها البنك بما في ذلك مسؤولية سوء الاستخدام أو الضياع من جانبه.

السحب النقدي: مبلغ السحب النقدي المسموح به 30% من حد البطاقة الائتمانية والذي يجوز لحامل البطاقة سحبه وتحميله لحساب البطاقة بموجب قسيمة سحب نقدي يوقعها حامل البطاقة في حضور الصراف المعني أو السحب من الصراف الآلي(من خلال استخدام رقم الهوية الشخصية لحامل البطاقة) أو تحويل النقد من بطاقته الائتمانية إلى حسابه الجاري عبر الاتصال بالنبك عن طريق الهاتف يتم بموجبه تحميل المبلغ المسحوب لحساب حامل البطاقة. ويجب ألا يتجاوز السحب النقدي مبلغ قدره 5000 ريال بالنسبة لحسابات البطاقة الائتمانية ذات الحد الائتماني الذي يتجاوز 5000 ريال سعودي. أما بالنسبة لحسابات البطاقة الائتمانية ذات الحد الائتماني الذي يقل عن 5000 ريال سعودي فإنه يحق لحامل البطاقة سحب 30% من حده الائتماني لمرة واحدة فقط.

تاريخ الاستحقاق: يستحق دفع الدين الناتج عن إصدار بطاقة الائتمان أو استخدامها في تاريخ استحقاق الدفع المذكور في كشف الحساب الصادر من البنك. ويجب أن يدفع حامل البطاقة الرصيد كاملا أو أن يدفع الحد الأدنى من المبلغ المستحق أو مبلغ إجمالي مقداره 350 ريال سعودي أيهما أعلى عن البطاقة البلاتينية والبطاقة العالمية في غضون واحد وعشرين (21) يوما من تاريخ إصدار كشف الحساب. وفي حال التخلف عن سداد الدفعة الدنيا من المبلغ المستحق في تاريخ الاستحقاق، يجوز للبنك سحب البطاقة ووضع اسم حامل البطاقة في القائمة السوداء لشركة الائتمان السعودية (**سمه**) والتي يتم تبادلها عادة بين البنوك. وإذا اتضح أن حامل البطاقة أصبح معسرا تمنح فترة سماح حتى يصبح حامل البطاقة موسرا. وهذا الأمر ينسجم مع قول الله تعالى في الآية الكريمة "وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ". وإذا كان حامل البطاقة سليما من الناحية المالية ويرغب في سداد الدين المستحق من خلال إنشاء حساب دين آخر عن طريق المرابحة، يجوز له الدخول في ترتيب مرابحة مع البنك لسداد الدين السابق. وفي إطار هذه الاتفاقية يجوز للبنك وحامل البطاقة اتخاذ خيار استرداد الدين من

حامل البطاقة من خلال وكالة يعين فيها العميل البنك كوكيل لشراء وبيع سلع أساسية معينة عن طريق المرابحة نيابة عنه بقيمة تقارب مبلغ الدين المستحق. ويتم دفع سعر السلع الأساسية في قسط واحد في غضون شهر واحد من تاريخ الاستحقاق.

السلعة الأساسية المباعة: تعني السلعة الأساسية التي يشتريها حامل البطاقة من البنك.

المادة (2): تسليم البطاقة عند الموافقة على طلب حامل البطاقة

يصدر البنك بطاقة الائتمان التي يمكن أن يتسلمها الحامل من أي فرع من فروع بنك أبوظبي الأول أو يمكن إرسالها عن طريق البريد إلى عنوان مقدم الطلب المذكور في نموذج الطلب على حساب حامل البطاقة في كلا الحالتين.

المادة (3): توقيع البطاقة الائتمانية عند تلقيها
يقوم حامل البطاقة فورا بتوقيع البطاقة في الجزء المحدد خلف البطاقة. ويكون حامل البطاقة مسؤولا مسؤولية كاملة عن النتائج والأضرار التي يتم تحملها نتيجة ذلك ولا يتحمل البنك أية مسؤولية تنتج عن ذلك في حال لم يقم حامل البطاقة بالتوقيع في الجزء المحدد خلف البطاقة.

المادة (4): سريان البطاقة الائتمانية
تسري البطاقة الائتمانية لمدة ثلاث سنوات بالتقويم الميلادي من تاريخ إصدارها وتتجدد تلقائيا طالما ظل حامل البطاقة يقوم بعملية الدفع. ومع ذلك وفي حالة عدم رغبة حامل البطاقة تجديد البطاقة عليه أن يوجه إلى البنك إشعار مدته شهر واحد قبل تاريخ انقضائها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على حامل البطاقة دفع كافة المبالغ المستحقة على البطاقة التي يجب إعادتها للبنك عند قفل الحساب.

المادة (5): دفع الرصيد المدين
يجب أن يدفع حامل البطاقة للبنك الرصيد المدين المستحق أو الحد الأدنى من الدفعة المحددة التي لا تكون أقل من 5% من الرصيد المستحق على حساب البطاقة في غضون واحد وعشرين (21) يوما من تاريخ إصدار كشف الحساب. ويجب إجراء الدفع من خلال أي من القنوات التي يتيحها المركز الرئيسي للبنك أو أي مكان قد يحدده البنك. وفي حال عدم دفع حامل البطاقة الحد الأدنى من المبالغ المستحقة عن مصاريف البطاقة بحلول الشهر الرابع من استحقاقها، يحق للبنك أن يحمل هذا الدين تماما إلى أي من الحسابات العائدة إلى حامل البطاقة. وفي حال عدم قيام حامل البطاقة بدفع القسط المستحق في الوقت المناسب يجب تعليق البطاقة. وفي حال عدم دفع الحد الأدنى من المبالغ المستحقة من مصاريف البطاقة في المواعيد المحددة سيتم إدراج اسم حامل البطاقة بصورة سلبية في شركة الائتمان السعودية (سمه) ويعمم حسب الأصول على البنوك على المستوى الوطني. الحد الأدنى للسداد: يتم تطبيق النسبة المئوية السنوية على جميع المبالغ المستحقة.

المادة (6): طريق الدفع
يدفع حامل البطاقة المبالغ المتكبدة نتيجة استخدام البطاقة الائتمانية في تاريخ الاستحقاق المحددة في كشف الحساب الشهري للبطاقة الائتمانية. وتكون هذه المدفوعات خالية من أي ضرائب أو مصروفات من أي نوع أو مصدر سواء كانت موجودة وقت توقيع حامل البطاقة المعنية على هذه الشروط والأحكام أو يتم فرضها في أي وقت آخر في المستقبل.

وبهذا يفوض حامل البطاقة البنك، بصورة نهائية وقاطعة ولا رجعة فيها في إطار هذه الشروط والأحكام، بخصم مبلغ أي مدفوعات في تاريخ استحقاقها من الحساب الجاري لحامل البطاقة لدى البنك دون ضرورة الحصول على موافقة حامل البطاقة على ذلك.

ويستخدم البنك أية مدفوعات يقدمها حامل البطاقة فيما يخص دفع التزامات حامل البطاقة للبنك في إطار هذه الشروط والأحكام حسب الترتيب الذي يقرره البنك.

المادة (7): الالتزامات المالية
يحتسب البنك، عند إصدار البطاقة الائتمانية، رسما سنويا على حساب البطاقة الائتمانية (يحدد وفقا لنوع البطاقة المصدرة والمذكور في المادة). ويتم تحميل الرسم السنوي على أول كشف حساب للبطاقة الجديدة المصدرة. وبعد ذلك، يتم احتساب رسم التجديد تلقائيا في بداية كل سنة تجديد لسريان البطاقة. ومع ذلك، يحق للبنك تغيير تلك الرسوم ويكون لحامل البطاقة الذي يتم إخطاره قبل تطبيق التغيير خيار الاستمرار في الاشتراك في البطاقة الائتمانية أو إلغاء ذلك. وفي حال قيام حامل البطاقة بسحب أي مبلغ نقدي من أي صراف آلي للبنك باستخدام هذه البطاقة، يحتسب البنك على حامل البطاقة رسم إداري إجمالي قدره 75 ريالا بالنسبة لأي سحب نقدي من هذا القبيل. ولا يتجاوز السحب النقدي مبلغ 5000 ريال سعودي لحسابات البطاقة الائتمانية ذات الحد الائتماني الذي يتجاوز 5000ريال سعودي وبالنسبة لحسابات البطاقة الائتمانية ذات الحد الائتماني الذي يقل عن 5000 ريال سعودي يحق لحامل البطاقة سحب 30% من حده الائتماني لمرة واحدة فقط. ويتحمل حامل البطاقة أية نفقات أو رسوم أو مصاريف أو التزامات أو غير ذلك من الأعباء المالية التي تنتج عن استخدام البطاقة. ويحق للبنك تحميل المبلغ المذكور إلى حساب البطاقة. ويجب أن يحتفظ حامل البطاقة برصيد كاف في حسابه الجاري لسداد المبالغ التي استحقت أو قد تستحق منه في أي وقت استنادا إلى تاريخ إصدار كشف حساب البطاقة. ومع ذلك وفي حال عدم توفر رصيد كاف في الحساب أو عدم وجود حساب أو التأخر من جانب حامل البطاقة في دفع المبلغ المستحق يقوم البنك بتطبيق التدابير المذكور في فقرة "تاريخ الاستحقاق" من المادة (1) من هذه الشروط والأحكام على البطاقة (البطاقات) الائتمانية الإسلامية العائدة لحساب حامل البطاقة. وفي حال استحق مبلغ على حساب البطاقة الائتمانية يتجاوز الحد الائتماني المتفق عليه للبطاقة، يلتزم حامل البطاقة بدفع المبلغ المستحق الذي يتجاوز الحد الائتماني المتفق عليه لحسابات البطاقة الائتمانية. وتكون هذه الدفعة شاملة للحد الأدنى للدفعة المستحقة. ويلتزم حامل البطاقة بأن يدفع لبنك أبوظبي الأول رسوم قانونية يتحملها فيما يخص أي مطالبة أو خصومة فيما يتصل بتحصيل الأموال التي لا يدفعها حامل البطاقة أو التي تنتج عن مخالفة أي من هذه الشروط والأحكام.

المادة (8): الصحة والأخطاء والمعاملات المتنازع عليها في كشف الحساب
يقر حامل البطاقة بأن كشف الحساب البنكي والسجلات البنكية تشكل دليلا كافيا على دقة المبالغ المسجلة حسب الأصول في الحساب الجاري المعني. وبهذا يتنازل حامل البطاقة عن حقه في الاعتراض على ذلك بعد ثلاثين (30) يوما من تاريخ بيان كشف الحساب المذكور ولا يكون له حق الرجوع على البنك بعد مضي المهلة المذكورة.

وتشمل أخطاء كشف الحساب ما يلي:

1- الاستخدام غير المصرح به لمعاملة لا يجريها حامل البطاقة أو شخص مأذون له من قبل حامل البطاقة.
2- معاملة يطلب فيها حامل البطاقة توضيح إضافي بما في ذلك دليل موثق.
3- عدم قيام مصدر البطاقة بتقييد دفعة أو أي مبلغ آخر يودع في حساب حامل البطاقة بشكل لائق.

4- خطأ محاسبي من مصدر البطاقة بحيث يكون رسم معين أقل أو أكبر مما يجب ويشمل ذلك فرض رسوم أو تكلفة لأجل مما قد لا يتوافق مع بنود الاتفاقية السارية.
5- عدم قيام مصدر البطاقة بتسليم كشف الحساب الشهري إلى عنوان حامل البطاقة الموجود في السجل.
6- أي أخطاء أخرى تتعلق بمعاملات حامل البطاقة.

المادة (9): التعجيل بالسداد
يحق لحامل البطاقة التعجيل بسداد كامل مبلغ معاملة بيع (آجلة) قبل تاريخ استحقاقها. وفي حال قيام حامل البطاقة بتعجيل سداد كامل الدين قبل تاريخ استحقاقه، يحق للبنك شطب جزء من دينه وفقا لقاعدة "التحويل والتعجيل" ولكن لا يكون ملزما بذلك.

المادة (10): غرامات التأخير
يحق للبنك فرض غرامات تأخير في حال التأخر في السداد. كما يجوز له فرض غرامات على حامل البطاقة عن أي ضرر يلحق بالبنك إذا اتضح وفقا لتقدير البنك أن حامل البطاقة تعمد التخلف عن سداد أي قسط أو مبلغ مستحق. وفي هذه الحالة، يجب أن يتناسب التعويض مع فترة التخلف عن دفع كامل المبلغ المستحق من حامل البطاقة. ويجب إنفاق هذا المبلغ في الأغراض الخيرية تحت إشراف الهيئة الشرعية بعد خصم النفقات الفعلية التي يتحملها البنك نتيجة المماطلة من جانب حامل البطاقة. ويتم تطبيق تلك المصاريف بعد انقضاء أيام السماح.

المادة (11): استقلالية البطاقة
تكون علاقة البنك بحامل البطاقة في إطار هذه الاتفاقية منفصلة تماما عن علاقة حامل البطاقة مع الغير الذي يتم إجراء الدفع لهم عن المعاملات باستخدام هذه البطاقة الائتمانية. وعليه، لا يتحمل البنك أية مسؤولية تنتج عن رفض البطاقة ولا يعتبر البنك طرفا في أي علاقة بين حامل البطاقة والغير وفقا لأية معاملات تجرى باستخدام هذه البطاقة. وعليه، لا يستجيب البنك لأي طلب من حامل البطاقة بالتنازل عن أي التزام نشأ عن استخدام البطاقة الائتمانية كما لا يعترض حامل البطاقة على وفاء البنك بأية التزامات من هذا القبيل. وبالإضافة إلى حق البنك في استراد مستحقاته من حامل البطاقة عبر خصمها من أي حسابات لحامل البطاقة لدى البنك، يكون للبنك الحق أيضا، بدون إشعار مسبق، في تجميع أو ضم الرصيد الدائن في البطاقة الإسلامية الائتمانية (ماستركارد/فيزا) مع أي حساب ائتماني محتفظ به باسم حامل البطاقة لدى البنك أو تصفية أي ضمانات أخرى محتفظ بها باسم حامل البطاقة من أجل سداد دين حامل البطاقة.

المادة (12): استخدام البطاقة وفقدانها
يقوم حامل البطاقة بالاحتفاظ بالبطاقة ويلتزم باستخدامها فقط على النحو المصرح به ويتحمل لوحده النتائج المترتبة على فقدان أو سوء استخدام البطاقة ما لم يتم إخطار مركز البطاقة في بنك أبوظبي الأول بالفقدان أو سوء الاستخدام المذكور في الوقت المناسب. كما يكون حامل البطاقة مسؤولا عن أي مخالفة لهذه الشروط والأحكام. وبالإضافة إلى ذلك، لا يعطي حامل البطاقة بطاقته لأي شخص بغض النظر عن درجة قرابته به. وفي حال فقدان البطاقة أو سرقتها يجب على حامل البطاقة القيام فورا بإخطار مركز البطاقة في بنك أبوظبي الأول وفقا لتعليمات البنك المتعلقة بذلك. كما يجوز لحامل البطاقة إخطار مركز البطاقة الائتمانية على 800 2222 124. وفي حال الاستخدام غير المصرح به للبطاقة الائتمانية بسبب الفقدان أو السرقة يكون الحد الأقصى لمسؤولية العميل قبل قيامه بإبلاغ المصدر بشأن الفقدان أو السرقة لا يتجاوز الحد الائتماني المتاح أو مبلغ المعاملات غير المأذون بها المعلن في حساب حامل البطاقة أيهما أقل في وقت الإبلاغ المذكور عن الفقدان أو السرقة.

المادة (13): إلغاء واستبدال البطاقة
تظل البطاقة مملوكة للبنك في جميع الأوقات ويعيدها حاملها إلى البنك فورا عند طلب البنك. ويحق للبنك إلغاء البطاقة الأساسية أو أي بطاقة إضافية دون إخطار حامل البطاقة بوقف استعمال ذلك. وفي هذه الحالة يجب على حامل البطاقة أن يعيد للبنك البطاقة الملغية وأن يقوم بتسوية أي رصيد مدين يستحق عن ذلك. ويجوز لحامل البطاقة أن يطلب إلغاء البطاقة الأساسية أو أي بطاقات إضافية من خلال توجيه إشعار خطي للبنك بعد أربعة عشر (14) يوما من تسلم البطاقة. وفي هذه الحالة لا يحتسب على حامل البطاقة أية رسوم ما لم يقم حامل البطاقة باستخدام البطاقة بالفعل. ويجب أن يكون مرفقا مع هذا الإشعار البطاقة الأساسية الملغية أو البطاقات الفرعية الملغاة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يسدد حامل البطاقة أية التزامات مرتبطة بالحساب في غضون خمسة وأربعين (45) يوما من تاريخ الإلغاء وتغطي كافة المعاملات التي تمت قبل تاريخ الإلغاء.

المادة (14): البطاقة الإضافية
يجوز إصدار بطاقة إضافية، بناء على طلب حامل البطاقة الأساسي ورهنا بموافقة البنك، لأحد الأقرباء (الكبار) لحامل البطاقة من الدرجة الأولي بنفس شروط وأحكام البطاقة الأساسية. وفي هذا الخصوص تعتبر البطاقة الإضافية جزء لا يتجزأ من البطاقة الأساسية. ويكون حامل البطاقة مسؤولا مع حامل البطاقة الإضافي عن كافة الالتزامات الناتجة عن البطاقات الإضافية.

المادة (15): إصدار بدائل للبطاقات المفقودة أو التالفة

يقوم البنك وفقا لتقديره المطلق بإصدار بطاقة بديلة للبطاقات التي يبلغ عن فقدانها أو سرقتها أو تلفها. ومع ذلك ففي حال موافقة البنك على إصدار البطاقة البديلة المذكورة يتم إصدارها عن الفترة المتبقية من سريان البطاقة المفقودة أو التالفة.

المادة (16): المعاملات بالعملات الأجنبية
يفي البنك بالتزاماته الناتجة عن استخدام حامل البطاقة للبطاقة خارج المملكة العربية السعودية في حدود هذه الشروط والأحكام بالعملة الأجنبية. وتحمل قيمة كافة المعاملات بالبطاقة على حامل البطاقة بعملة الريال السعودي. ومعاملات البطاقة التي تتم بعملات أخرى غير الريال السعودي، تخصم من حساب البطاقة بعد التحويل إلى الريال السعودي بسعر الصرف الذي يحدد من خلال ماستركارد/فيزا أو البنك من وقت لآخر إضافة إلى مصروف العملة الأجنبية المذكورة في المادة أدناه. يوافق حامل البطاقة على دفع رصيد بطاقة الائتمان الصادرة من بنك أبوظبي الأول (ماستركارد/فيزا) بالريال السعودي. ويجب أن يلتزم حامل البطاقة بأي قيود أو شروط قد تطبق فيما يتصل بالمعاملات أو التعاملات النقدية في البلدان الأجنبية حيث تصدر البطاقة. وفي هذه الحالة يتحمل حامل البطاقة أية التزامات مالية أو فروقات في سعر الصرف قد يطلب من البنك دفعها وتحميلها إلى حساب ماستركارد/فيزا خاص بحامل البطاقة.

المادة (17): الوثائق
لا يكون البنك ملزما بإرسال فواتير أو قسائم أخرى تثبت دفع البنك أية مستحقات أو نسخة من ذلك ترفق بكشف حساب حامل البطاقة. ومع ذلك، في حال طلب حامل البطاقة أي نسخة من تلك الوثائق، يحتسب البنك رسم خدمه مقداره 10 ريال سعودي عن كل نسخة من هذا القبيل وتحمل على حساب البطاقة. وإذا اتضح أن حامل البطاقة لم يكن مسؤولا عن المعاملة المبلغ عنها في الوثيقة، يعيد البنك رسم الخدمة الذي تم تحصيله كما يقوم بعكس القيد. وفي هذا الخصوص يوصي البنك حامل البطاقة بالاحتفاظ بنسخ من الإيصالات التي يتلقاها من البائعين لتسهيل المرجعية عند استعراض كشوفات الحسابات الخاصة بهم. ومع ذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار

أن حامل البطاقة لا يحق له الاعتراض على مبلغ بعد انقضاء 30 يوما من تاريخ إصدار كشف الحساب الذي ينطوي على مبلغ موضوع للاعتراض.

المادة (18): أحكام عامة
تعتبر الحسابات من كافة الأنواع التي يتم فتحها حسب الأصول باسم حامل البطاقة أو التي قد يتم فتحها في المستقبل لدى البنك أو أي من فروعه ضمان مشترك لبطاقة الائتمان المعنية بغض النظر عن اسمائها. وفي حال عدم وفاء حامل البطاقة بالالتزامات المطلوبة، فإنه يحق للبنك مقاصة وخصم الدين من الرصيد الائتماني لحامل البطاقة وإجراء التسويات والتحويلات الضرورية في أي حساب مفتوح بالفعل أو سيتم فتحه باسم حامل البطاقة لدى أي من فروع بنك أبوظبي الأول. وفي حال عدم الوفاء بالالتزامات من جانب حامل البطاقة للبنك تعتبر كافة الأموال والأوراق المالية والأوراق التجارية والمعادن النفيسة التي قد تودع باسم حامل البطاقة لدى البنك أو أي من فروعه ضمانا للوفاء بالتزامات حامل البطاقة تجاه البنك بدون ضرورة إعطاء موافقة خاصة على ذلك. ويحق للبنك استرداد مستحقاته ودينه مباشرة من الأموال والأصول المذكورة أعلاه من خلال المقاصة وتكون له الأولوية والأسبقية على أي دائن آخر دون ضرورة توجيه إشعار إلى حامل البطاقة أو اتخاذ إجراءات قانونية. ولا يحق لحملة البطاقات التنازل عن أي من التزاماتهم في إطار هذه الشروط والأحكام لأي طرف ثالث بدون الموافقة الخطية المسبقة من البنك. وفي حال الوفاة أو الإعاقة أو العجز الدائم لحامل البطاقة خلال سريان مدة الدين فإنه يجوز للبنك وفقا لتقديره التام التنازل عن متبقي الأقساط المستحقة رهنا بتقديم دليل مؤيد للوفاء أو العجز المذكورين على النحو الذي يطلبه البنك. وفي حال قيام صاحب العمل بإنهاء العمل الحالي لحامل البطاقة لأي سبب من الأسباب أو في حال تغيير العنوان الدائم يجب أن يخطر حامل البطاقة البنك خطيا وعلى الفور. وإذا اعتبر تحويل راتب حامل البطاقة ضمن ضمانات سداد الأقساط المستحقة عملا بهذه الشروط والأحكام يجب على حامل البطاقة الاحتفاظ بتحويل الراتب المذكور حتى يتم سداد كافة الأقساط تماما كما يجب عليه تقديم ما يثبت التحويل المذكور من صاحب العمل.

المادة (19): مخالفة هذه الشروط والأحكام أو الإعفاء منها
لا يحق لأي من الطرفين تعديل أي من هذه الشروط والأحكام أو إعفاء نفسيهما منها بدون الموافقة الخطية المشتركة بين الطرفين المتعاقدين أو ممثليهما المعينين. ويعتبر حملة البطاقات مخالفين للالتزامات والتعهدات المطلوبة في إطار هذه الشروط والأحكام في أي وحد من الحالات التالية:
1- التأخير من جانب حامل البطاقة أو عدم الوفاء بأي التزامات أو تعهدات مطلوبة على النحو المذكور في إطار هذه الشروط والأحكام؛

2- مخالفة حامل البطاقة لأي من الضمانات والكفالات المقدمة من قبله لصالح البنك من خلال أي تصرف أو تدبير يؤدي وفقا لتقدير البنك لوحد إلى تقليل قيمة الضمانات والكفالات مما يؤدي، بدوره، إلى التأثير على حقوق البنك نتيجة ذلك؛

3- مخالفة حامل البطاقة للالتزامات تجاه الغير بطريقة تؤثر سلبا على الوضع المالي لحامل البطاقة ما يؤدي إلى عدم قدرة حامل البطاقة على تقديم ضمانات أو كفالات مقبولة لدى البنك؛

4- في حال وفاة حامل البطاقة يحول الدين إلى ورثته؛

5- في حال أخطر حامل البطاقة وأصبح مفلساً أو غير ذي أهلية قانونية.

المادة (20): حدود التزامات البنك
يتم تحميل أي معاملة تتعلق بالبطاقة الأساسية أو الإضافية لحساب بطاقة ماستركارد/فيزا للحساب العائد لحامل البطاقة لدى البنك. ويظل هذا الرصيد مستحقا حتى بعد انقضاء سريان البطاقة أو بعد إلغائها لأي سبب من الأسباب حتى يتم دفع الرصيد المدين تماما من قبل حامل البطاقة. وفي حال التأخر في دفع هذا الدين فإنه يحق للبنك تحميل حساب حامل البطاقة بتكلفة أية أضرار تلحق بالبنك في هذا الخصوص.

المادة (21): الإشعارات
توجه الإشعارات إلى عنوان حامل البطاقة على النحو المذكور في هذا الطلب. وفي هذا الخصوص، لا يحق لحامل البطاقة الاعتراض بسبب تغيير العنوان ما لم يخطر البنك بالتغيير المذكور للعنوان في غضون أسبوع واحد على الأقل من سريان تغيير ذلك العنوان. ويجب على حامل البطاقة إشعار البنك بأي تغيير في العنوان الدائم أو رقم الهاتف أو عنوان العمل ويعتبر مسؤولا عن عدم إخطار البنك بأي تغيير من هذا القبيل. و لا يعتبر البنك مسؤولا عن عدم تسليم المراسلات أو كشوفات الحساب أو الإعلانات التي تصدر لحامل البطاقة الأساسي في الوقت المناسب على العنوان المذكور. ومع ذلك، يحق لحامل البطاقة الاتصال بالبنك على الرقم المجاني 800 124 2222للاستفسار عن أي مبلغ أو حالة يكون معترض عليها.

المادة (22): الوثائق الداعمة للطب
يحق لبنك أبوظبي الأول الاحتفاظ بأية وثائق داعمة مرفقة بطلب البطاقة في حال رفض هذا الطلب لأي سبب من الأسباب.

المادة (23): تعديل الشروط والأحكام
يحتفظ البنك بحقه في تعديل هذه الشروط والأحكام دون السعي للحصول على موافقة حامل البطاقة ويخطر البنك حامل البطاقة بهذا التغيير. وينطبق هذا الأمر أيضا على كافة الرسوم والمصاريف المرتبطة بالبطاقة ويخطر البنك حامل البطاقة بهذا التغيير قبل 30 يوما. وفي حال عدم موافقة حامل البطاقة على التغيير الذي يجرى على الشروط والأحكام فإنه يجوز لحامل البطاقة إنهاء اتفاقية البطاقة الائتمانية أو بطاقة الخصم في غضون 14 يوما بعد دفع المبلغ المستحق عن طريق تقديم طلب خطي أو الاتصال بمركز الاتصال في بنك أبوظبي الأول.

المادة (24): التنازل
يحق لبنك أبوظبي الأول التنازل عن الحقوق المستحقة له في إطار هذه الاتفاقية لأي طرف ثالث دون الحصول على الموافقة المسبقة من حامل البطاقة.

المادة (25): القانون المطبق في تسوية المنازعات
يتم تفسير وتأويل وتنفيذ هذ الشروط والأحكام وأية معاملات ناتجة عنها بغض النظر عن موقع المعاملة أو الأطراف المعنيين وفقا لأحكام وأنظمة المملكة العربية السعودية ولوائحها فقط. وتكون هيئة تسوية المنازعات المصرفية في مؤسسة النقد العربي السعودي المسؤولة عن تسوية أي نزاع ينشأ عن ذلك.

المادة (26): خطة رد النقود
1- من أجل أن يستفيد حامل البطاقة من خطة رد النقود يجب أن تكون الماستركارد/ الفيزا الخاصة به لدى بنك أبوظبي الأول سارية وفي وضع جيد وفقا للمعايير والمقاييس التي يطبقها بنك أبوظبي الأول من وقت لآخر ويشمل ذلك: البطاقات الأساسية والمتعددة والإضافية التي تصدر لحامل البطاقة وكافة التسهيلات والحسابات وعمليات التمويل الأخرى وكافة الخدمات الأخرى المستفاد منها لدى البنك.

2- يسري مبلغ رد النقود المتراكم في إطار حساب الماستركارد/ الفيزا العائد لحامل البطاقة لدى بنك أبوظبي الأول للاسترداد مقابل النقد المكافئ فقط بالريال السعودي والذي يمنح لعضو البطاقة من خلال معاملة ائتمانية لبطاقته بناء على طلبه مبلغ الاسترداد/ رد النقود يمكن استرداده من قبل عضو البطاقة إذا كان حساب الماستركارد/ الفيزا العائد لعضو البطاقة يعمل (أي لم يتم إلغاء أو إنهائه من قبل عضو البطاقة أو بنك أبوظبي الأول) وجاري (أي لا توجد أرصدة سابقة مستحقة على حساب الماستركارد/ الفيزا العائد لعضو البطاقة لدى بنك أبوظبي الأول).

3- يتم إلغاء مبلغ رد النقود العائد لعضو البطاقة والمتراكم أذا كان حساب الماستركارد/ الفيزا العائد لعضو البطاقة:

أ- مقفول

ب- ليس في وضع جيد حسب رأي بنك أبوظبي الأول؛ أو

(ج) في حال وفاة عضو البطاقة

(د) حدوث مخالفة اتفاقية البطاقة الائتمانية لدى بنك أبوظبي الأول؛ أو

(هـ) أي حدث آخر يعتبر وفق تقدير بنك أبوظبي الأول لوحده يجب أن يؤدي إلى إلغاء مبلغ رد النقود

4- لكل ريال سعودي (أو عملة أجنبية معادلة) يحمله عضو البطاقة على البطاقة الائتمانية (الماستركارد، الفيزا) الخاصة به لشراء سلع أو خدمات تجزئة بشكل فردي في مركز بيع ، يمنح عضو البطاقة "مبلغ رد النقود" تحت الإطار (يحدد كنسبة مئوية للمعاملات المقبولة على النحو الذي يقرره البنك من وقت لآخر).

فئة المعاملة	رد النقود%	الوصف
الصرف الدولي	%3	كافة المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية (غير الريال السعودي) التي تعلن في حساب عضو البطاقة
البقالات والأسواق المركزية والمتاجر الكبرى	%2	تمنح للمعاملات المقبولة التي تتم بالريال السعودي في متاجر البقالات والأسواق المركزية والمتاجر الكبرى تعلن في حساب عضو البطاقة. ويكون تحديد إنفاق البقالة والسوق المركزي كود الأساس للتاجر حسب المنشور في الماستركارد/ الفيزا
جميع الإنفاق الآخر	%1	كافة معاملات التجزئة الأخرى التي تعلن في حساب عضو البطاقة

5- يتم احتساب مبلغ رد النقود على مشتريات التجزئة المقبولة ويتم تقريبه إلى أقرب أدنى ريال. ومشتريات التجزئة المقبولة المحتسبة من قبل عضو البطاقة الإضافي يتم تجميعها مع مشتريات التجزئة المحتسبة من قبل عضو البطاقة الأساسي لغرض حساب مبلغ رد النقود المكتسب.

6- يتم تحديد إجمالي الإنفاق على أساس المعاملات المعلنة من اليوم الأول لدورة الفواتير إلى نهاية يوم من يوم واحد قبل دورة الفواتير التالية. والنفقات في كل دورة يتم تجميعها لكل من الفئات المذكورة أعلاه بشكل منفصل. واستنادا إلى مجموع النفقات في كل فئة يتم تحديد مبلغ رد النقود بشكل منفصل. وكل ريال يتم إنفاقه في فئة معينة يكتسب النسبة المئوية لرد النقود لفئة المعاملة تلك من خلال توزيع مبلغ الإنفاق الكلي في دورة الفواتير إلى فئات معاملة على النحو المذكور في الإطار أعلاه. ويحدد إجمالي مكتسبات رد النقود بحد أعلى 500 ريال.

7- تقبل جميع المعاملات التي تحمل على البطاقات الائتمانية (الماستركارد/ الفيزا) العائدة لعضو البطاقة لدى بنك أبو ظبي الأول لرد النقود باستثناء ما يلي:

- الاعتمادات والمبالغ المعادة لحساب البطاقة الائتمانية (الماستركارد/ الفيزا) لدى بنك أبوظبي الأول
- بعض معاملات التجزئة مثل فواتير المنافع العامة والمعاملات الحكومية المشتريات بين الشركات، مشتريات الوقود والمعاملات عند بيوت التبادل ومدفوعات سداد إلخ مما يحدده البنك من وقت لآخر.
- المعاملات التي يقرر بنك أبوظبي الأول وفق تقديره لوحده أنها متنازع عليها أو خطأ أو غير مصرح بها أو غير قانونية و/أو تنطوي على الغش.
- مشتريات الشركات
- المعاملات المحولة لخطط الدفع 0%
- خطط السلف النقدية أو الدفع النقدي المتساوي

8- يجوز لبنك أبوظبي الأول وفقا لتقديره لوحده وبموجب إشعار مدته 60 يوما إلى عضو البطاقة الإضافة الحذف من القائمة أعلاه الأهلية وغير الأهلية ويكون ذلك نهائيا وباتا.
9- عملا بأحكام هذه الاتفاقية وعلى وجه الخصوص "الأهلية" يتم توضيح مبلغ رد النقود الممنوح لعضو البطاقة في الكشف الشهري الخاص بعضو البطاقة.
10- يجوز لعضو البطاقة استرداد فقط مبلغ رد النقود المسجل والمقيد في حساب البطاقة الائتمانية (الماستركارد/ الفيزا) لدى بنك أبوظبي الأول والعائد لعضو البطاقة في وقت إجراء الاسترداد. ويمكن لحامل البطاقة استرداد نقده عند تراكم 100 ريال سعودي أو أكثر يعادل مبلغ إعادة النقود. وبعد ذلك يتم الاسترداد بمضاعفات 50 ريال.

11- تكون الدفاتر والسجلات لدى بنك أبوظبي الأول دليلا باتا فيما يتصل بمبلغ رد النقود المسجل والمقيد في حساب البطاقة الائتمانية (الماستركارد/ الفيزا) العائد لعضو البطاقة لدى بنك أبوظبي الأول.
12- يمكن لأعضاء البطاقة الاتصال بالبنك لاسترداد مبلغ رد النقود المكتسب على جميع المعاملات المقبولة مقابل رد نقود لبطاقاتهم الائتمانية لدى بنك أبوظبي الأول والذي يمنح كمعاملة ائتمانية على البطاقة الائتمانية.
13- ويتم، عند الاسترداد، خصم رصيد مبلغ رد النقود تلقائيا من مبلغ رد النقود المتراكم في الحساب الائتماني لعضو البطاقة.
14- يخضع أي طلب يقدم لاسترداد مبلغ رد النقود لموافقة بنك أبوظبي الأول على طلب الاسترداد المقدم من عضو البطاقة وأية شروط وأحكام وقيود لرد النقود يطبقها البنك على مبلغ رد النقود المسترد.
15- يجوز لبنك أبوظبي الأول بموجب إشعار مدته 60 يوما إلى عضو البطاقة سحب أو استبدال أي مبلغ لرد النقود بمكافأة أخرى ذات قيمة أو طبيعة مماثلة.
16- ينطوي مبلغ رد النقود على قيمة نقدية ويمكن استرداده فقط كرصيد دائن في حساب عضو البطاقة الأساسي. تظهر القيمة المعادلة، عند استردادها كرصيد دائن في حساب عضو البطاقة بنفس طريقة أي سداد آخر.
17-لا يكون مبلغ رد النقود المكتسب قابل للتحويل إلى أي شخص أو كيان آخر.
18- لا يكون مبلغ رد النقود قابل للتبادل أو الاسترداد لمكافأة أو خدمات أخرى أو الرد أو الاستبدال أو التحويل تحت أي ظرف من الظروف.
19- لن يتمكن عضو البطاقة من إلغاء أي طلب استرداد بمجرد تقديمه كما لا يمكن تحويل ذلك إلى مبلغ رد النقود المستحق.

20- يفوض عضو البطاقة البنك بقبول الطلبات الهاتفية كلما تلقى البنك مكالمة هاتفية من شخص يعرف نفسه على أنه عضو البطاقة وينجح في الرد على أسئلة التحقق من الهوية.
21- يوافق عضو البطاقة على أن تأكيد المتصل هوية عضو البطاقة من خلال تقديم بيانات شخصية يطلبها البنك، يكون دليلا كافيا للبنك لتحديد المتصل والتصرف وفقا لتعليماته.
22- يوافق عضو البطاقة بموجبه على تسجيل البنك تلك المكالمات الهاتفية ويقبل تلك السجلات كدليل أمام أي محكمة من المحاكم القانونية أو أي إجراءات قانونية أخرى فيما يتصل ببرنامج رد النقود.
23- يفوض عضو البطاقة البنك بقبول التعليمات و/او الطلبات عن طريق خطاب، الهاتف أو الانترنت، الرد الصوتي التفاعلي، خدمة الرسائل القصيرة أو أي قناة أخرى يستحدثها البنك من وقت لآخر.
24- يوافق عضو البطاقة على أن سجلات البنك المتصلة ببرنامج رد النقود نهائية وملزمة.
25- لا يتحمل بنك أبوظبي الأول أي مسؤولية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة تنشأ عن أو تتصل (1) ببرنامج رد النقود أو مشاركتكم في برنامج رد النقود؛ (2) أي فشل أو تأخير أو قرار نتخذه بشان إدارة برنامج رد النقود أو تعديل هذه الشروط والأحكام أو الأساس الذي بموجبه يمكنكم استرداد مبلغ رد النقود (3) الاستخدام غير المصرح به لبطاقتكم؛ (4) أي عرض أو تقديم أو بيان أو مطالبة بشأن برنامج رد النقود.
26- لن يكون بنك أبوظبي الأول مسؤولا عن أي تأخير في طلبات استرداد رد النقود بسبب حدث قوة قاهرة بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر فشل النظام، الحريق، الحرب، الزلازل إلخ أو أي فعل من أفعال الطبيعة أو أسباب أخرى ذات طبيعة مماثلة تكون خارج سيطرة بنك أبوظبي الأول. ويعتبر البنك قد تصرف بحسن نية في الرد على أي تعليمات لعضو البطاقة فيما يتصل بأي أمر يتعلق بهذا البرنامج والوفاء بأي طلب استرداد.
27- لا يحق لعضو البطاقة المطالبة أو زعم أي خسارة أو تلف أو مسؤولية أو نفقة إلخ مما ينسب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تصرف من البنك من هذا القبيل يتسم بحسن النية ويعوض عضو البطاقة البنك ويبرئه من المسؤولية فيما يتصل بذلك.
28- يعتبر عضو البطاقة قد قبل هذه الشروط والأحكام من خلال التسجيل في برنامج رد النقود.
29- يحتفظ بنك أبوظبي الأول بحقه، بموجب إشعار مدته 60 يوما إلى عضو البطاقة، في تغيير النسبة بين:
أ- مبلغ رد النقود الذي يراد منحه
ب- المبلغ المحدد المحمل على الماستركارد/ الفيزا العائدان على عضو البطاقة لدى بنك أبوظبي الأول.
30- يحتفظ بنك أبوظبي الأول بحقه في حرمان عضو البطاقة من مواصلة المشاركة في برنامج رد النقود إذا كان تقدير بنك أبوظبي لوحده أن عضو البطاقة خالف الشروط والأحكام بأي طريقة من الطرق و/أو الشروط والاحكام الواردة في اتفاقية البطاقة الائتمانية لدى بنك أبوظبي الأول الخاصة به. وقد يترتب على الإلغاء والحرمان وفقا لتقدير بنك أبوظبي لوحده إلغاء وإبطال كامل مبلغ رد النقود المكتسب من قبل عضو البطاقة. كما يمكن أن يترتب على الغش و/أو سوء التصرف فيما يتصل باكتساب واسترداد مبلغ رد النقود في البرنامج سقوط مبلغ رد النقود.
31- يحتفظ بنك أبوظبي الأول بحقه، دون الإخلال بما ذكر آنفا، بموجب إشعار مدته 60 يوما إلى عضو البطاقة، في تطبيق حدود زمنية على سريان مبلغ رد النقود المكتسب من قبل عضو البطاقة والمقيد في حساب البطاقة الائتمانية (الماستركارد/ الفيزا) العائد لعضو البطاقة.

المادة (28): إشعار **سمه**
يبلغ البنك **سمه** على أساس شهري بكافة الدفعات المتأخرة المستحقة أو المصاريف المتأخرة بما في ذلك الإبلاغ عن حالات التخلف.

المادة (29): لغة الاتفاقية

هذه الاتفاقية مكتوبة باللغتين العربية والانجليزية وفي حال وجود أية اختلافات بين النص العربي والنص الإنجليزي يؤخذ بالنص العربي.

المادة (30): الأسعار والرسوم والمصاريف الأخرى للبطاقة الائتمانية الإسلامية
يوافق حامل البطاقة، بتوقيع هذه الشروط والأحكام، على سريان الأسعار والرسوم والمصاريف التالية على البطاقة الائتمانية الإسلامية.

أنا أقر بموجب هذا بانضمامي لعضوية البطاقة الائتمانية الإسلامية بعد اطلاعي على الشروط والأحكام والإجراءات الأخرى المتعلقة بإصدارها والتزم بموجبه بالامتثال لذلك تماما. كما أفوض بهذا البنك بنشر اسمي في أي مادة إعلانية في حال كسبي أي جوائز من حملاته التسويقية لبطاقاته الائتمانية. وكافة الرسوم والعمولات واجبة الدفع عملا بهذه الاتفاقية بدون ضريبة القيمة المضافة. وأية ضريبة قيمة مضافة فيما يتصل بالرسم أو العمولة المذكورين آنفا تكون واجبة الدفع من قبل العميل مع وبالإضافة إلى أي مبلغ متفق على دفعه بموجب هذه الشروط والأحكام. وأؤكد بهذا أنني قرأت الإفصاح الكامل واستلمته.

فقرة الوكالة

أنا بموجبه أفوض بنك أبوظبي الأول تفويضا لا رجعة فيه كوكيل لي للدخول في أي معاملة مرابحة مع بنك أبوظبي الأول (نيابة عني) على أساس سعر المرابحة المتفق عليه مسبقا في حال كان هناك أي رصيد مستحق في بطاقة الائتمان الإسلامية العائدة لي في أو بعد تاريخ استحقاق الدفع في كل شهر.

كما أفوض بنك أبوظبي الأول تفويضا لا رجعة فيه كوكيل لي بشأن بيع كافة السلع الأساسية التي يتم شرائها في إطار معاملة المرابحة إلى طرف ثالث بهدف تحصيل الأموال وتسوية الرصيد المستحق.